مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

لفت إلى ضرورة مساهمة الشعوب في صناعة مستقبلهم

فيصل اليحيى: نسعى إلى تطوير مجالات التعليم والصحة والاقتصاد

فيصل اليحيى

أكد مرشح الدائرة الثالثة المحامي فيصل صالح اليحيى على إيمانه بأن الأساس في حل جميع مشاكل المواطن والمجتمع ينطلق من ضرورة عودة السيادة للأمة وتفعيل نظرية اختيار الأكفأ كأساس للوظائف التنفيذية العليا بالدولة، مشيرا الى ان التنمية والتطور في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد وغيرها من القضايا ستكون نتيجة حتمية لدولة نقدس فيها إرادة الأمة وتسودها روح القانون، ويوضع فيها الرجل المناسب في المكان المناسب ويوسد فيها الأمر لأهله.

جاء ذلك خلال لقاء جمعه مع بعض ناخبيه في الدائرة الثالثة، مؤكدا استمرار مشاركتهم الآمال والتطلعات للمرحلة القادمة، حيث توجه لهم بالشكر الجزيل على تفاعلهم الكبير مع انطلاقة حملته الانتخابية، وقال انه تلمس ذلك خلال لقاءاته العديدة والمتواصلة معهم ومن خلال الكثير من رسائل التأييد التي وصلته على جواله، أو عبر موقعه الالكتروني، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت.

وقال اليحيى ان هناك عدة أسئلة مستحقة يتوجب على كل ناخب ان يطرحها على مرشحه، وهي «ما هي أولوياتك في حال وصولك للمجلس، هل ستخصص أغلب جهدك البرلماني في التنمية الاقتصادية أم في التطوير التعليمي أم في الرعاية الصحية، استصدار قوانين تكون حبرا على ورق وتكديس اقتراحات تنتهي حبيسة الأدراج لم تخرج البلد من الحلقة المفرغة التي تدور فيها من سنوات، وأي معنى يبقى للحديث عن تنمية أو تعليم أو صحة أو اقتصاد في ظل تنازل الأمة عن سيادتها وذهاب هيبة القانون».

وأوضح اليحيى انه حين يقول ان الأمة هي مصدر السلطات فإننا نعني جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية، ولن نرضى بمصادرة أو تهميش تلك السلطة، مشيرا الى ان الأمة يجب ان تمارس حقها الواعي، ليس في اختيار من يشرع لها فقط، بل يجب ان تمارس ذات الحق في اختيار من يجعل هذا التشريع واقعا في الحياة اليومية بما يعود بالنفع على المواطن، وهي في هذا وذاك تمارس رقابة صارمة تضمن عدم حياد أي من هذه السلطات عن مسارها الصحيح، ولفت الى ان مشاركة الأمم الواعية في صناعة قرارها السياسي والرقابة على تنفيذه هو الضمان الوحيد لحماية النظام، واعتبر ان روح القانون في الدول هو الراعي لأي تنمية جادة ونهضة حضارية حقيقية.

أكد أن المرحلة السابقة شهدت الكثير من عمليات الفساد

المرداس لتفعيل دور ديوان المحاسبة وزيادة إمكانياته الرقابية

نايف المرداس

طالب مرشح الدائرة الخامسة نايف عبدالعزيز المرداس بتفعيل دور ديوان المحاسبة وزيادة امكانياته الرقابية وإضافة دور تفتيشي له على مشاريع الدولة واستقبال الشكاوى التي تسلط الضوء على حالات الفساد في هذه المشاريع.

وقال المرداس في تصريح صحافي امس ان المرحلة السابقة التي مرت بها البلاد شهدت الكثير من عمليات الفساد التي عطلت مشاريع الدولة التنموية، وكان لها صدى على الشأن السياسي وأثر على حياة المواطنين ومعيشتهم، مبينا ان تجاهل الوسائل الرقابية من قبل الحكومات السابقة وتعطيل دور ديوان المحاسبة في مراحل ساهما في انتشار الفساد بالمشاريع التنموية، وجميع مؤسسات ووزارات الدولة.

وأضاف «نحن مقبلون على عهد جديد ونهج جديد يجب ان تتغير فيه المفاهيم السابقة ويتم فيه تفعيل الأدوات الرقابية وتكشف فيه العمليات الرقابية التي لا تعطل سير المشاريع وتحد من انتشار الفساد المستشري في مؤسسات الدولة»، مبينا «اننا اليوم بحاجة الى مؤسسات رقابية مساندة لديوان المحاسبة تكون ميدانية أو تكون هذه المؤسسات جزءا من ديوان المحاسبة وتكون كأجنحة مساعدة له في أداء دوره الفاعل في المجتمع».

وأشار المرداس إلى ان «زمن السكوت عن الفساد والمفسدين قد ولى الى غير رجعة وسيكون حق للصوت صداح يقيم المسيرة ويصحح المسار الحكومي ان انحرف عن مساره الصحيح، وبذلك لم يعد مجديا تشخيص الفساد فهو ظاهر للعيان فالمقبل من الأيام يجب ان يكون أيام عمل وجد نجتهد فيها في تقنين وسائل رقابية وسن تشريعات عقابية تحمي المال العام».

ولفت الى انه «من الضروري ان يتم تفعيل دور ديوان المحاسبة بشكل فعلي وملموس وتكون له الاستقلالية البحتة في مراقبة المشاريع ويجب أيضا زيادة امكانياته الرقابية والفنية ليكون قادرا على تأدية عمله، بالإضافة الى انه اصبح من الضروري والحتمي ان يكون لديوان المحاسبة دور تفتيشي على مشاريع الدولة وذلك لأن الرقابة على المشاريع بعد ان تتم لا تجدي نفعا كما الرقابة المرحلية والتفتيشات المفاجئة كما أنهيجب ان يكون هناك مركز لاستقبال الشكاوى التي تسلط الضوء على حالات الفساد في هذه المشاريع لكي يلجأ اليها كل مواطن تقع تحت يده مستندات تفيد بوجود عمليات فساد».

الصايغ: لا يوجد مبرر واحد للقسوة التي استخدمتها «الداخلية» مع «الكويتيين البدون»

أكدت مرشحة الدائرة الثانية م.رشا الصايغ أن مشكلة «البدون» في الكويت هي صناعة حكومية باحترام، والدليل أن الحكومة تعترف بوجود 34 ألف مستحق للجنسية منهم، إلا أنها في نفس الوقت تماطل في تجنيسهم ولاتزال جميع حلولها لهذه المشكلة مجرد وعود. وقالت الصايغ: دائما نؤكد على أن حل مشكلة «البدون» تتلخص في كلمتين وهما «تطبيق القانون»، موضحة في الوقت نفسه أنه كان الأجدر الحكومة إن كانت صادقة في معالجة هذا الملف أن تتم إحالته للقضاء العادل والنزيه، ومن له الحق يكون من بوابة القضاء، ومن لا يستحق يمنح الحياة الكريمة، أما من يثبت أن له أصولا ثابتة كما تدعي الحكومة، فتتم مواجهته بهذه الادلة، لا أن يتم ترديد هذه الاقاويل والادعاءات على مدى سنوات دون طرح الادلة. وأشارت الى أن هذا الملف أشبع بحثا، وتبين لنا بدلالة يقينية أن هناك من يطالب بحل هذه القضية إعلاميا.

م.رشا الصايغ

لكنه في الواقع لا يتمنى حل هذه القضية حتى يتكسب من ورائها، والدليل انهم بمجرد وصولهم مجلس الأمة يتناسون هذه القضية نهائيا. وأوضحت الصايغ أن ما حدث من قمع لرجال الداخلية للمتظاهرين البدون هو أمر مؤسف للغاية، ولو نبحث في الأمر ونطابقه مع الصور التي شاهدنا والتي تبين من خلالها الاعتداء على النساء والاعتقالات بالجملة لشباب البدون، لما وجدنا مبررا واحدا لهذه القسوة التي استخدمتها الداخلية.

وأضافت الصايغ أن الإنسان الذي تطلب منه تطبيق القانون من فئة البدون يجب علينا أن ندرك أنه يشعر بالاضطهاد والحرمان من أبسط الحقوق، مستغربة: هل استخراج شهادة وفاة لمن يودع الدنيا أو شهادة ميلاد هو إنجاز كما تدعي الحكومة؟ وكيف نمن عليهم بالتعليم ونجد أن أفقر دول العالم ومنها بنغلاديش تقدم التعليم مجانا.